فانه نعم ماقال الفاضل الشريف ويمكن ان يقال لا يلزم من توقف التصديق على تصديق اخر
ان يكون مطلوبا بالدليل لجواز حصول الموقوف عليه بلا طلب كما في الحدس فينتقض التعريف
طردا وعكسا والمحل ما نقل عنه انه قال انما قال ويمكن لان قوله اي يطلب بالدليل تفسير
لما سبق وهو قوله بخلاف اي يتقدمه تصديق يتوقف عليه فيتوجه ما ذكر وان جعل
قيدا في المعنى اي يتقدمه تصديق هو دليله لم يتوجه لكنه خلاف الظاهر قال المحقق
لا يقال انه حاصل من وجه دون وجه لانه يعود الكلام فيما يطلب من جهته وقال الفاضل
الشريف مأخوذ من كلامه في المنتهى حيث قال لا يقال انه حاصل من وجه دون وجه فانه
مردود بعين الاول لانه تفصيله وليس بشيء لان الوجه ههنا ليس مجهولا مطلقا ليمتنع
توجه النفس اليه بل معلوم ببعض عوارضه الذي هو الوجه المجهول المعلوم فلا يكون تفصيلا
للاول ولا يعود الكلام كيف والشبهة اذا اجيب عنها بالقسم الثالث صارت منقطعا
عنها في حصرها وتعين منع الخلل في اقسامها ولا مجال له في القسمين الاولين فانحصر
حلها في هذا القسم وما استحسنه في الجواب راجع الى ما رده وتقريره انه يشعر
بمفردات المطلوب التي ذكر سابقا انها تطلب لتعرف متميزة ويشعر بغير تلك
المفردات منفصلة اي متفرقة مختلطة وهو حال عن المجموع ويطلب تخصيص بعض المشعور
بها وهو تلك المفردات بالتعيين والتمييز لتعرف مجردة ممتازة عن غيرها فانها كذلك
تطابق الماهية بكنهها واما حال تفرقها واختلاطها فلا تستلزم الا معرفتها بوجه ما
فقد رجع الى ما ذكرناه الا ان فيه تفصيلا ليس هناك اقول المتبادر من هذه العبارة
ان يكون حاصل الجواب المردود والمستحسن واحدا وليس كذلك اما اولا فلان
القوم صرحوا بالفرق بين العلم بالشيء من وجه وبين العلم بوجه الشيء فان الاول
كالعلم بالانسان بضاحكيته والثاني كالعلم بضاحكية الانسان ومدار المردود على
الاول والمستحسن على الثاني واما ثانيا فلان الوجه المعلوم في المردود في عوارض الوجه
المجهول كالضاحكية العارضة لحقيقة الانسان بخلاف المستحسن فان المعلوم
فيه الافراد مختلطة بغيرها والمجهول تخصيصها بالتعيين وظاهر ان الافراد ليست من عوارض

التخصيص

التخصيص بل الامر بالعكس فعلم من هذا التقرير ان الشبهة اذا اجيب عنها بالقسم الثالث
لم تصر منقطعا عنها في حصرها فانك اذا اطلقت الشيء اما حاصل او غير حاصل من وجه
دون وجه واردت بالوجه الحاصل بعض العوارض توجه منع الحصر بناء على جواز ان
يكون الوجه الحاصل مفردات المطلوب لا بعض عوارضه نعم يرد ان الجواب هو الاول اما
اولا فلان الثاني يقتضي وجوب سبق معرفة المفردات على الافراد دائما وليس كذلك
واما ثانيا فلان المختار ان الفكر مجموع الحركتين كما سبق ومبدا الحركة الاولى هو
المطلوب فلا بد من تصوره بوجه يتمكن به من تحصيل كنه الحقيقة ولا يكون ذلك
الا عارضا من عوارضها كما يقتضيه الجواب الاول لا اجزائها كما يقتضيه الثاني فليتامل
قال الفاضل الشريف فان قيل هو هو يعرض للاجزاء باجتماعها هيئة وحدانية هي
من اجزاء المحدود كما في البيت قلنا لا الهيئة هناك هي جزء منه لانحصار اجزائه المادية
والصورية فيما تصور واجتماعها من لوازم مطابقتها اياه لا من مقوماته كاجتماع
المادة والصورة في البيت اقول انما قال هي من اجزاء المحدود لما سيأتي ان للحد
جزءا صوريا يحصل من تقديم الجنس على الفصل لكن يرد عليه ان النوع ليس له جزء سوى
الجنس والفصل فعلى ما ذكرت يكون للحد جزء صوري ليس جزءا من المحدود فيتغايران
بالذات والاعتبار لا بمجرد الاجمال والتفصيل اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون هذا
من ثمرات الاجمال والتفصيل والشارح وهذا الاشكال يقوى ما سيأتي ان الحق
انهما اذا اشتملا فاد كنه الذات اذ لا جزء له غيرهما نعم تقديمه اولى ليعقل ما هو مهم
اولا ثم يتحصل بما ينضاف اليه ثانيا ولا بد في مطابقتهما للذات من اجتماعهما وما
يتبعه من الهيئة العارضة على انه لازم خارج قال التحرير الحد اللفظي عند المحققين
هو ان يقصد بيان ما تعقله الواضع فوضع الاسم بازائه سواء كان بلفظ
مرادف او باللوازم او بالذاتيات حتى ان ما يقال في اول الهندسة ان المثلث
شكل يحيط به ثلاثة اضلاع تعريف اسمي ثم بعد ما تبين وجوده يصير هو بعينه حدا
حقيقيا وقال الفاضل الشريف الحد اللفظي لا يفيد صورة محدودة بل تمييز صورة

Copyright © King Saud University